



Financial Inclusion Policy and its Role in Enhancing Tax Revenue
An Applied Study of a Group of Banks in the Iraq Stock Exchange for the
Period 2018-2021

سياسة الشمول المالي ودورها في تعزيز الحصيلة الضريبية
دراسة تطبيقية لمجموعة من المصارف في سوق العراق للأوراق المالية
للمدة (٢٠١٨-٢٠٢١)
*م.م. ناهض نجم حمد علي العبيدي

Abstract

Financial inclusion policy is a pivotal factor in enhancing tax revenues. By integrating more individuals and companies into the economic system, enhancing financial awareness, and improving tax efficiency, countries can increase their tax revenues in a sustainable and effective manner. Therefore, the current research aims to clarify the role played by financial inclusion in expanding financial services and including excluded groups that do not benefit from financial and banking services, and expanding investment projects, which leads to improving tax revenues. An applied study in the Iraqi Stock Exchange included a sample of banks

represented by (Bank of Baghdad, Mansour Bank, Gulf Bank, Trade Bank of Iraq) for the period from (2018-2021). The study concluded that the financial inclusion policy contributes to improving financial services and facilitating access to them. The rate of tax evasion can be reduced. This enhances the state's ability to collect due taxes, which contributes to significantly increasing its revenues. Keywords: Financial inclusion, tax revenue, Iraqi commercial banks

المستخلص

تعد سياسة الشمول المالي عاملاً محورياً في تعزيز الحصيلة الضريبية، من خلال إدماج المزيد من الأفراد والشركات في النظام الاقتصادي وتعزيز التوعية المالية وتحسين الكفاءة الضريبية، مما يساعد الدول في زيادة إيراداتها الضريبية بصورة مستدامة وفاعلة. لذلك تهدف الدراسة الحالية الى توضيح الدور الذي تؤديه الشمول المالي في اتساع الخدمات المالية وتضمين الفئات المستبعدة وغير المستفيدة من الخدمات المالية والمصرفية، والتوسع في المشروعات الاستثمارية، مما يؤدي إلى تحسين الحصيلة الضريبية ، فهي دراسة تطبيقية في سوق العراق للاوراق المالية شملت عينة من المصارف المتمثلة لكل من (مصرف بغداد، مصرف المنصور، مصرف الخليج، مصرف التجارة العراقي) للمدة من (٢٠١٨-٢٠٢١) وتوصلت الدراسة الى أن سياسة الشمول المالي تسهم في تحسين الخدمات المالية وتيسير الوصول إليها، وذلك الامر يمكن ان يقلل من نسبة التهرب الضريبي. مما يعزز من قدرة الدولة على جمع الضرائب المستحقة، ومن ثم يسهم في رفع حصيلتها بشكل كبير. الكلمات المفتاحية: الشمول المالي, الحصيلة الضريبية, المصارف التجارية العراقية.

المقدمة

ازداد تزايد الاهتمام العالمي بالشمول المالي في الآونة الأخيرة فظهرت العديد من المبادرات العالمية التي تبنتها المنظمات الدولية، خاصة البنك الدولي ومجموعة العشرين، لتعزيز الشمول المالي وتحسين مؤشراتته على المستوى العالمي، كما ظهرت مجموعة من

المنظمات والشراكات الدولية التي هدفها الأساس تعزيز الشمول المالي ومنها التحالف الدولي للشمول المالي .

تعد الضريبة من أهم الأدوات الاقتصادية والمالية، فهي أهم مصدر من مصادر إيرادات الخزانة العامة، وتسعى الدولة ضمن خطة التنمية إلى استقطاب الاقتصاد الغير الرسمي، ومن ضمن القرارات التي اتخذتها الدولة في هذا الشأن الخاصة بتنفيذ البرنامج القومي لتحديث نظم المدفوعات وتحقيق الشمول المالي الذي أصبح محور اهتمام العديد من الجهات المالية والرقابية بما فيها البنك المركزي بخاصة وذلك بهدف تيسير الوصول واستعمال وتقديم المنتجات والخدمات المالية الرسمية إلى مختلف شرائح المجتمع بأسعار مناسبة وعادلة وشفافية بدلا من الحصول عليها من خلال القنوات المالية غير الرسمية. وأصبح ينظر إلى الشمول المالي بصفته آلية مهمة لدعم الاستقرار المالي، وتعزيز فاعلية السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، وتحقيق التنمية، والحد من آثار الفقر، وتقليل عدم المساواة الاقتصادية.

المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث

تواجه الدول ضغوطاً متزايدة لتحسين إدارة المالية العامة وتطوير المعايير، ويرتبط الطلب المتزايد على معلومات أفضل بتسهيل اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية الكلية والنقدية والمالية، وضمان الشفافية والمساءلة، وإثبات قدرة الحكومة على تقديم السلع والخدمات. كما أنَّ حجم وتعقيد المعلومات المالية التي تستعملها الحكومات في عملياتها اليومية في تزايد مستمر. ومن ثم، ستعد البيانات المالية الموثوقة والمتاحة بسهولة عاملاً حاسماً في العديد من إصلاحات المالية العامة، بما في ذلك الإجراءات الرامية إلى توجيه الموارد لتحقيق أهداف سياسية محددة، مثل (تقليل الفقر، إنتاج معلومات حول التهرب الضريبي والمخاطر المالية والالتزامات الطارئة، تنفيذ إطار عمل الميزانية على أساس البرامج، وتحسين جودة النقد وإدارة الديون) ومن ثم تُعد سياسة الشمول المالي أحد العوامل الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث تسهم في تمكين الأفراد والشركات من الوصول إلى الخدمات المالية اللازمة لتعزيز النمو وزيادة الإيرادات الحكومية، وعالية تتنمّل مشكلة البحث بفهم العلاقة بين سياسة الشمول المالي ودورها في تعزيز الحصيلة الضريبية في المصارف العراقية المبحوثة، وعالية يمكن من خلال هذا التساؤل صياغة عدة تساؤلات مهمة هي:

١. هل تسهم سياسة الشمول المالي في العراق في تعزيز الحصيلة الضريبية؟
٢. ما مدى مساهمة مؤشرات الكفاءة المالية في العراق في تعزيز الحصيلة الضريبية؟
٣. ما طبيعة العلاقة بين اليات تطبيق الشمولي المالي في العراق والحصيلة الضريبية؟

ثانياً: اهداف البحث

يمثل الهدف العام للدراسات الحالية في تحليل العلاقة بين سياسة الشمول المالي والحصيلة الضريبية من خلال الدراسة التطبيقية لمجموعة من المصارف في سوق العراق للأوراق المالية خلال المدة من (٢٠١٨ إلى ٢٠٢١) كما تهدف الدراسة الى:

١. التعرف على مدى اسهام سياسة الشمول المالي في العراق في تعزيز الحصيلة الضريبية.
٢. تحديد مدى مساهمة مؤشرات الكفاءة المالية في العراق في تعزيز الحصيلة الضريبية.
٣. قياس طبيعة العلاقة بين اليات تطبيق الشمولي المالي في العراق والحصيلة الضريبية.

ثالثاً: أهمية البحث

تتطلب دراسة سياسة الشمول المالي ودورها في تعزيز الحصيلة الضريبية تحليلاً دقيقاً يتضمن بيانات حقيقية من السوق المالية، وعليه يمكن ايجاز أهمية البحث كالآتي:

١. تعد سياسة الشمول المالي أداة فاعلة لتعزيز النمو الاقتصادي، فمن خلال إتاحة الوصول إلى الخدمات المالية، يمكن للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة توسيع أنشطتهم الاستثمارية ومن ثم زيادة الإنتاجية.

٢. الشمول المالي يمكن أن يسهم بشكل كبير في زيادة الحصيلة الضريبية للحكومة.

٣. تؤدي سياسة الشمول المالي إلى تحسين الشفافية في النظام المالي.

٤. يساهم الشمول المالي في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توفير الفرص المالية لجميع فئات المجتمع.

رابعاً: فرضيات البحث:

H1: تسهم سياسة الشمول المالي في العراق في تعزيز الحصيلة الضريبية.

H2: تسهم مؤشرات الكفاءة المالية في العراق في تعزيز الحصيلة الضريبية.

H3: تسهم آليات تطبيق الشمولي المالي في العراق في تعزيز الحصيلة الضريبية.

خامساً: عينة ومؤشرات البحث

تألف مجتمع وعينة الدراسة من المصارف التجارية في سوق العراق للأوراق المالية للبيانات المتوفرة في عينة البحث من (٥) مصارف هي (مصرف بغداد، مصرف المنصور، مصرف الخليج، مصرف التجارة العراقي)، و (٤) سنوات، لقياس مستوى الشمول المالي والحصيلة الضريبية، وعليه اعتمدت الدراسة على عدة مؤشرات لقياس مستوى المتغيرات وهي:

١. مؤشرات الشمول المالي:

أ. مؤشرات الكفاءة المالية (نسبة التكاليف التشغيلية إلى الناتج المحلي، ونسبة العائد إلى إجمالي الأصول للمصارف، ونسبة العائد على حقوق الملكية).

ب. آليات تطبيق الشمولي المالي (نسبة الائتمان المصرفي في القطاع الخاص إلى الناتج المحلي، ونسبة الأصول في المؤسسات المالية غير المصرفية إلى الناتج المحلي، ونسبة الأصول في القطاع المصرفي إلى الناتج المحلي).

٢. مؤشرات الحصيلة الضريبية:

أ. الضرائب العامة.

ب. الضرائب الكمركية.

ج. إيرادات كمركية أخرى.

المبحث الثاني: الاطار النظري للبحث

أولاً: الشمول المالي:

١. مفهوم الشمول المالي:

ظهر الشمول المالي لأول مرة في عام (١٩٩٣) في دراسة ليشون وثرقت عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنكلترا، تناولوا فيه اثر اغلاق فرع احد البنوك في وصول سكان المنطقة فعلياً للخدمات المصرفية (بن موسى، ٢٠١٨: ٧)، ويعد الشمول المالي أحد القضايا الرئيسية التي تساعد الحكومة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي للدولة، لكون يساهم به الشمول المالي بأبعاده المختلفة في إتاحة الوسائل المختلفة كافة لوصول الخدمات المالية إلى كافة شرائح المجتمع وجذب الزبائن المستبشرين إلى النظام المالي من خلال مجموعة الخدمات التي يقدمها القطاع المصرفي مثل (القروض والتحويلات المالية والادخار والتأمين والمعاشات.... إلخ) (النقيرة ونور الدين، ٢٠١٩: ٤٣١).

يُعد الشمول المالي من المفاهيم الاقتصادية المهمة التي تعكس مدى قدرة الأفراد والشركات على الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية، مثل (الحسابات المصرفية، والقروض، والتأمين، والاستثمار) (Abbas et al., 2024: 6431)، ويعد تحقيق الشمول المالي هدفاً استراتيجياً للعديد من البلدان، حيث يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتقليل الفقر وتحسين مستوى المعيشة (Sudiantini et al., 2023: 65).

ومن جانب آخر يمثل الشمول المالي الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي، ويتطلب تحقيق هذا الهدف جهوداً مشتركة من قبل الحكومات والمؤسسات المالية والمجتمع المدني (Van Niekerk, 2024: 1130)، فمن خلال تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية، يمكن تحسين مستويات المعيشة وتقليل الفقر، مما يساهم في بناء مجتمعات أكثر ازدهاراً

وشفافية (Niaz,2022:3245)، يجب أن تكون هناك استراتيجيات فاعلة للتغلب على التحديات الحالية وتعزيز الشمول المالي كأداة رئيسة لتحقيق التنمية المستدامة (Danladi et al.,2023:130^{٣٩}).

فالشمول المالي هو عملية مكونة من مجموعة الخطط والسياسات والقرارات والاستراتيجيات التي تمكن المؤسسات المالية الرسمية من الوصول الى فئات المجتمع كافة، لا سيما ذوي الدخل المحدود وجذبهم للوصول اليها والتعرف على خدماتها واستعمالهم لهذه الخدمات بكلفة ووقت وجودة وكرامة، ومن ثم دمجهم بالنظام الرسمي من جهة وتحسين ظروفهم المعيشية وتلبية متطلباتهم من جهة أخرى (لفته ولفته، ٢٠١٩: ٣).

ومما تقدم يمكن القول إن الشمول المالي يمثل الوصول العادل والميسور إلى مجموعة من الخدمات المالية المناسبة لاحتياجات الأفراد والشركات، بما في ذلك الائتمان، والمدخرات، والتأمين، والخدمات المالية الأخرى.

٢. أهمية الشمول المالي

يساهم الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمارات، فعندما يتمكن الأفراد والشركات من الوصول إلى التمويل، يمكنهم توسيع أعمالهم وزيادة إنتاجهم، مما يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى الدخل، وعليه تبرز أهمية الشمول المالي في الآتي:

أ. إن الشمول المالي تؤدي دوراً حيوياً في تقليل معدلات الفقر، فمن خلال تسهيل الوصول إلى القروض والخدمات المالية، يتمكن الأفراد من تحسين ظروفهم المعيشية وبدء مشروعات صغيرة، مما يساهم في رفع مستوى دخلهم (Ediagbonya& Tioluwani,2023:101).

ب. يساعد الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي على مستوى الأفراد والمجتمعات.

ج. يساهم الشمول المالي في تحسين الشفافية في النظام المالي (Ozili& lorembor,2024:2621).

د. اخذ البنك المركزي لتجارب بعض الدول والتي اكدت على اهمية الشمول المالي. هـ. التوافق مع توجهات الدول المتمثلة في بالاهام الشديد جداً بالفقراء والمهمشين والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة منها (Wan et al.,2022:٤٥).

٣. مؤشرات الشمول المالي:

يمكن قياس الشمول المالية من خلال عدة مؤشرات هي:

أ. الكفاءة المالية: تُعرف الكفاءة المالية بأنها قدرة الأفراد أو المؤسسات على استعمال الموارد المالية بشكل تفاعلي لتحقيق الأهداف المرجوة (Cai,2023:13). إذ تتضمن الكفاءة المالية مؤشرات (نسبة التكاليف التشغيلية إلى الناتج المحلي، ونسبة العائد إلى إجمالي الأصول للمصارف، ونسبة العائد على حقوق الملكية).

ب. اليات تطبيق الشمولي المالي: تشير آليات تطبيق الشمول المالي إلى الإجراءات والاستراتيجيات التي تستعمل لتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية وتسهيل استعمالها من قبل جميع فئات المجتمع، بما في ذلك الأفراد والشركات الصغيرة (Dela Cruz et al.,2023:1342). وتتضمن هذه الآليات (نسبة الائتمان المصرفي في القطاع الخاص إلى الناتج المحلي، ونسبة الأصول في المؤسسات المالية غير المصرفية إلى الناتج المحلي، ونسبة الأصول في القطاع المصرفي إلى الناتج المحلي).

ثانيا: الحصيلة الضريبية:

١. مفهوم الحصيلة الضريبية

لم يهتم الإقتصاديون لموضوع تعريف للسياسة الضريبية بقدر إهتمامهم بتعريف الضريبة ودورها الاقتصادي والاجتماعي كون أن الضريبة والنظام الضريبي يرتبطان ارتباطا وثيقا بالسياسة الضريبية، حيث تمثل الضريبة صياغة فنية لتلك السياسة من أجل تنفيذ أهدافها وعدوا قرارات الدولة بشأن الضرائب هي السياسة الضريبية على الرغم من الأهمية المتزايدة للضريبة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (Stantcheva,2021:2310).

فالسياسة الضريبية هي سلوك الدولة وفقاً لخطة تضعها لتسير عليها في شؤونها الضريبية بهدف تحقيق أهداف مالية أو إجتماعية أو إقتصادية أو سياسية (Zhao et al.,2023:2944)، ترمى إلى تحقيقها من خلال تلك السياسة (Cao et al.,2021:4). وعرف (Zheng et al.,2020:13333) السياسة الضريبية بأنها مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الفعلية والمحتملة لإحداث آثار إقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوب فيها وتجنب الآثار الغير مرغوب فيها للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع.

كما تعرف السياسة الضريبية بأنها مجموعة البرامج التي تخططها الحكومة وتنفذها الدولة مستخدمة فيها الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة كافة لإحداث آثار معينة وتجنب الآثار الأخرى التي لا تتواءم مع أهداف المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية (Li et al.,2023:157). ويرى (Wan et al.,2022:175) أن السياسة الضريبية هي فن تمارسه

الدولة مستخدمة في الوسائل والأدوات الضريبية الممكنة كافة الحالية والمتوقعة لتحقيق أهداف المجتمع السياسية و الاقتصادية.

٢. أهمية الحصيلة الضريبية:

تتجلى أهمية الحصيلة الضريبية في كونها:

- أ. تُعد المصدر الرئيس لتمويل الخدمات العامة الأساسية مثل (التعليم، الصحة، والنقل).
- ب. توجيه الإيرادات الضريبية نحو مشروعات التنمية المستدامة، مما يمكن الحكومة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المدى الطويل (Ajeigbe et al.,2024:26288).
- ج. تساهم الإيرادات الضريبية في تمويل مشاريع التنمية والاستثمار في البنية التحتية، مما يعزز النمو الاقتصادي ويخلق فرص عمل جديدة (Adegbe et al.,2023:116).
- د. تساعد الحصيلة الضريبية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تمويل الميزانية العامة وضمان استمرارية تقديم الخدمات، حتى في أوقات الأزمات الاقتصادية.
- هـ. تعتمد الشركة على الحصيلة الضريبية لتطبيق سياساتها الاقتصادية، حيث تؤثر الضرائب في سلوك الأفراد والشركات، ومن ثم على النشاط الاقتصادي بشكل أساساً (Okunogbe & Tourek,2024:82).

- ح. تساعد الإيرادات الضريبية في تمويل البرامج الاجتماعية التي تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة ودعم الفئات الضعيفة (Ipinnaiye & Olaniyan,2023:2224).
٣. مؤشرات الحصيلة الضريبية:

يمكن قياس الحصيلة الضريبية من خلال عدة مؤشرات هي:

- أ. الضرائب العامة: هي أموال تُجمع من الأفراد والشركات من قبل الحكومة لتلبية احتياجاتها المالية، وتُعتبر هذه الضرائب مصدرًا رئيسيًا للإيرادات العامة وتستعمل لتمويل الخدمات العامة مثل التعليم، الصحة، والبنية التحتية (Ajeigbe et al.,2024:26288).
- ب. الضرائب الكمركية: هي ضرائب تُفرض على السلع المستوردة أو المصدرة عند عبورها الحدود الوطنية (Antov,2023:34).
- ج. إيرادات كمركية أخرى: و تشير إلى الإيرادات التي تُجمع من مصادر غير الضرائب الكمركية التقليدية (Tadesse,2023:331).

المبحث الثالث: الجانب الميداني:

أولاً: مؤشرات الشمول المالي:

١- مؤشرات الكفاءة المالية:

الجدول (١) مؤشرات الكفاءة المالية

السنة المالية	نسبة التكاليف التشغيلية للمصارف الى الناتج المحلي	نسبة العائد الى اجمالي الاصول للمصارف	نسبة العائد على حقوق الملكية
٢٠١٨	١٢.٤	١.٣	٣.٢١
٢٠١٩	١٢.٧٩	١.٠٦	٣.٦٣
٢٠٢٠	١٤.١٢	١.٨٦	٤.٣٢
٢٠٢١	١٤.٩٣	١.٩٦	٤.٨٦

المصدر: البيانات المنشورة في تقارير البنك المركزي

تشير نتائج الجدول (١) الى الاتي:

١-نسبة التكاليف التشغيلية إلى الناتج المحلي : وتشير إلى نصيب التكاليف التشغيلية من الناتج المحلي ، فكلما ازادت تلك النسبة دل على تراجع مستوى الكفاءة، فمن الجدول أعلاه رقم (١) نلاحظ ارتفاع نسبة التكاليف في عام (٢٠٢٠-٢٠٢١) البالغة (١٤.٩٣-١٤.١٢).

٢- نسبة العائد الى اجمالي الاصول للمصارف : وهي مدى قدرة المصارف على إدارة أصولها واستثمارها بما يولد أرباحاً خلال مدة زمنية محددة، وكلما تزايدت تلك النسبة كانت ذلك مؤشراً على كفاءة المصارف على التحكم في تكاليفها ورفع هامش أرباحها أو التحسين من مستوى جودة ومنفعة الأصول التي يتم الاستثمار فيها أو كليهما، ومن الجدول رقم (١) نلاحظ أن في عام (٢٠١٨) سجلت أدنى نسبة هذا اي عدم كفاءة المصارف في إدارة أصولها.

٣-نسبة العائد على حقوق الملكية: تشير هذه النسبة الى مدى كفاءة ونجاح المصرف في استثمار موارده الذاتية بما يساهم في زيادة ربحية وتعظيم قيمة أسهمه في السوق المالي، الأمر الذي يؤثر تأثيراً إيجابياً في درجة الأمان المصرفي له، كما تدل هذه النسبة على العائد الذي يحققه الملاك على استثمار أموالهم بالمصرف في بناء على هذه النسبة قد يقرر الملاك الاستثمار في النشاط أو تحويل الأموال إلى استثمارات أخرى تحقق عائداً مناسباً، حيث نلاحظ في الجدول رقم (١) أنه في عام (٢٠٢١) حقق أعلى نسبة فقد بلغت (٤.٨٦).

٢-اليات تطبيق الشمولي المالي

الجدول (٢) اليات تطبيق الشمولي المالي

السنة المالية	نسبة الائتمان المصرفي في القطاع الخاص الى الناتج المحلي	نسبة الاصول في المؤسسات المالية غير المصرفية الى الناتج	نسبة الاصول في القطاع المصرفي الى الناتج المحلي
---------------	---	---	---

	المحلي		
٢٠١٨	١٤.٨١	٢٩.٣٢	٣١٤.٣٠
٢٠١٩	٦.١٢	١٠.٢٢	١٧.١٤
٢٠٢٠	٦.٨٦	١٠.٨٩	١٨.٣٢
٢٠٢١	٨.٤٥	١٤.٥٢	٢٢.٨٥

المصدر: البيانات المنشورة في تقارير البنك المركزي

تشير نتائج الجدول (٢) الى الاتي:

١- نسبة الائتمان المصرفي في القطاع الخاص الى الناتج المحلي: ويعكس هذا المؤشر مدى اهتمام القطاع المصرفي بتمويل القطاع الخاص تطبيقا لمعايير لها وأسس الإصلاح الاقتصادي، حيث نلاحظ ان نسبة الائتمان كانت مرتفعة في عام (٢٠٢١) مقارنة بالسنوات السابقة وهذا يدل على تنامي تطبيق اليات تطبيق الشمولي المالي .

٢-نسبة الاصول في المؤسسات المالية غير المصرفية الى الناتج المحلي: وهي النسبة التي تعكس حجم القطاع المصرفي في الإقتصاد محل الدراسة، حيث تلاحظ أنها كانت مرتفعة في عام(٢٠٢١)، مقارنة بالسنوات السابقة وهذا يدل على تنامي دور المؤسسات المالية غير المصرفية.

٣-نسبة الاصول في القطاع المصرفي الى الناتج المحلي: وهي النسبة التي تعكس حجم القطاع المصرفي في الإقتصاد محل الدراسة، حيث تلاحظ أنها ارتفعت في عام (٢٠٢٠) و(٢٠٢١) , مقارنة بالسنوات السابقة وهذا يدل على تنامي دور القطاع المصرفي .
الجدول(٣) نسبة الحصيلة الضريبية الى اجمالي الناتج المحلي(الارقام بالمليارات)

السنة المالية	موازنة		فعلي		معدل النمو مقارنة بالسنوات السابقة
	القيمة	النسبة الى الناتج المحلي	القيمة	النسبة الى الناتج المحلي	
٢٠١٨	٨٠,٨٧٢	٤٠.٠٠١٠	٧٩,٨٣١	٥٠.٠٠١٠	2%
٢٠١٩	٨٢,٦٠٩	٥٠.٠٠٠٧	٨١,٣٥٢	٥٠.٠٠٠٧	2%

١- اجمالي الائتمان المصرفي في القطاع الخاص ÷ اجمالي الناتج المحلي

٢- الاصول في المؤسسات المالية غير المصرفية ÷ اجمالي الناتج المحلي

٣- الاصول في القطاع المصرفي ÷ اجمالي الناتج المحلي

٤- ٧٧.٠٠٠.٠٠٠ ÷ ٨٠.٨٧٢ = ٠.٠٠١

٥- ٧٧.٠٠٠.٠٠٠ ÷ ٧٩.٨٣١ = ٠.٠٠١

٢٠٢٠	١٢٥,٦٩٥	٠.٠٠١٠	١١٦,٣٥٦	٠.٠٠١٠	52%
٢٠٢١	١٥٠,٨٩٤	٠.٠٠٠٩	١٤٢,٥٦٤	٠.٠٠٠٩	20%

المصدر: وزارة المالية: البيانات المنشورة في موازنة (٢٠٢١-٢٠١٨)

تشير نتائج الجدول (٣) ان الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات (٢٠١٨ - ٢٠٢١) كانت نسبتها تتراوح ما بين (٠.٠٠٠٧ - ٠.٠٠١٠) وهي نسبة بعيدة كل البعد كما يجب أن تكون عليه الحصيلة الضريبية حيث تصل هذه النسبة في الدول المجاورة إلى (٢٠%-٥٢%) وهذا دليل واضحة على أن النظام الضريبي في العراق غير كفوء وأن سعر الضريبة غير مناسب.

ثانيا: مؤشرات الحصيلة الضريبية:

الجدول (٤) مكونات الحصيلة الضريبية (الأرقام بالمليارات)

العنصر	السنة			
	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
الضرائب العامة	٤٤,٤٢٣	٥٦,٣٢٥	٨٨,٦٣١	١١٣,٥٥٦
الضرائب الكمركية	١٤,٣٢٤	١٤,٩٥٩	٢٨,٣٦٢	٢٩,٣٦٧
إيرادات كمركية أخرى	٢٢,١٢٥	١١,٣٢٥	٨,٧٠٢	٧,٩٧١

المصدر: وزارة المالية: البيانات المنشورة في موازنة (٢٠٢١-٢٠١٨)

تشير نتائج الجدول (٤) الى الانتى:-

١- الضرائب العامة: بلغت تقديرات الضرائب العامة في مشروع موازنة السنة المالية (٢٠١٨) نحو مايقارب (٤٤,٤٢٣) مليار دينار عراقي. وحيث بلغت تقديرات الضرائب العامة ومشروع موازنة السنة المالية (٢٠١٩) نحو مايقارب (٥٦,٣٢٥) مليار دينار عراقي. كما بلغت تقديرات الضرائب العامة ومشروع موازنة السنة المالية (٢٠٢٠) نحو مايقارب (٨٨,٦٣١) مليار دينار عراقي. وبلغت تقديرات الضرائب العامة ومشروع موازنة السنة المالية (٢٠٢١) نحو (١١٣,٥٥٦) مليار دينار عراقي.

٢- الضرائب الكمركية: بلغت تقديرات الضرائب الكمركية ومشروع موازنة السنة المالية (٢٠١٨) نحو مايقارب (١٤,٣٢٤) مليار دينار عراقي. في حين بلغت تقديرات الضرائب الكمركية ومشروع موازنة السنة المالية (٢٠١٩) نحو مايقارب (١٤,٩٥٩) مليار دينار عراقي. كما بلغت تقديرات الضرائب الكمركية ومشروع موازنة السنة المالية (٢٠٢٠) نحو مايقارب (٢٩,٣٦٧) مليار دينار عراقي.

(٢٨,٣٦٢) مليار دينار عراقي. وبلغت تقديرات الكمركية العامة بمشروع موازنة السنة المالية (٢٠٢١) نحو مايقارب (٢٩,٣٦٧) مليار دينار عراقي.

٢- إيرادات كمركية اخرى: بلغت تقديرات الإيرادات الكمركية الاخرى في مشروع موازنة السنة المالية (٢٠١٨) نحو (٢٢,١٢٥) مليار دينار عراقي. في حين بلغت تقديرات الإيرادات الكمركية الاخرى بمشروع موازنة السنة المالية (٢٠١٩) نحو (١١,٣٢٥) مليار دينار عراقي. ايضاً بلغت تقديرات إيرادات كمركية اخرى بمشروع موازنة السنة المالية (٢٠٢٠) نحو (٨,٧٠٢) مليار دينار عراقي. وبلغت تقديرات إيرادات كمركية اخرى بمشروع موازنة السنة المالية (٢٠٢١) نحو (٧,٩٧١) مليار دينار عراقي.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

١. أظهرت الدراسة هناك تحسناً ملحوظاً في الوصول إلى الخدمات المالية من قبل الأفراد والشركات خلال مدة الدراسة، مما ساهم في تعزيز الشمول المالي.
٢. لوحظت الزيادة في الحصيلة الضريبية نتيجة زيادة عدد الحسابات المصرفية وتوثيق مصادر الدخل، مما يساهم في تحسين قدرة الحكومة على جمع الضرائب.
٣. ادت المصارف دوراً رئيسياً في تعزيز الشمول المالي من خلال تقديم المنتجات المالية المتنوعة التي تناسب احتياجات العملاء.
٤. ساهم إدماج الأفراد في النظام المالي الرسمي في تحسين الشفافية، مما يعزز من ثقة المواطنين في النظام المالي.
٥. أظهرت النتائج أن للتثقيف المالي له تأثيراً كبيراً في زيادة استعمال الخدمات المالية، مما يعزز من فاعلية الشمول المالي.
٦. تأثرت جهود الشمول المالي بتقلبات الأوضاع الاقتصادية والسياسية في العراق، مما يعيق تحقيق النتائج المرجوة.
٧. كشفت الدراسة عن وجود تحديات في البنية التحتية المالية التي تحول دون الفاعل إلى الخدمات المالية الخاصة في المناطق النائية.
٨. أظهر البحث إنَّ زيادة الوعي العام بأهمية الشمول المالي يمكن أن يؤدي إلى تحسين المشاركة في النظام المالي.

ثانياً: التوصيات

١. توصي الدراسة للمؤسسات المالية والمصارف العمل على تحسين البنية التحتية المالية الخاصة في المناطق الريفية والنائية.

٢. توصي الدراسة تطوير البرامج التعليمية لزيادة الوعي المالي بين فئات المجتمع المختلفة، مما يسهل الوصول إلى الخدمات المالية.
٣. توصي الدراسة على المصارف تقديم المنتجات المالية المبتكرة التي تلبي احتياجات جميع شرائح المجتمع، بما في ذلك الفئات المهمشة.
٤. توصي الدراسة على المصارف في تعزيز الشفافية في النظام المالي من خلال وضع آليات واضحة للمساءلة.
٥. توصي الدراسة إجراء تقييم دوري لسياسات الشمول المالي وتأثيرها في الحصة الضريبية لتحسين الاستراتيجيات المعتمدة.
٦. توصي تنفيذ إطار عمل للميزانية يعتمد على البرامج لتعزيز فاعلية الإنفاق العام وتحسين إدارة الموارد.
٧. توصي الدراسة توفير الحماية القانونية للأفراد والشركات الذين يستعملون الخدمات المالية لتعزيز الثقة في النظام المالي.
٨. توصي الدراسة على العراق متابعة التطورات العالمية في مجال الشمول المالي وتبني أفضل الممارسات لتعزيز فاعلية النظام المالي المحلي.

المصادر والمراجع

١. بن موسى، محمد، اثر المعرفة ومحو الامية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم في عام ٢٠١٧ " مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد ٨، العدد ١٥.
٢. لفته، محمد طارق، ولفته، بيداء ستار، ٢٠١٩ " دراسة تحليل ضرورات النهوض بالشمول المالية في العراق: الفرص والتحديات" مجلة دراسات محاسبية ومالية المؤتمر الوطني الرابع لطلبة الدراسات العليا سنة ٢٠١٩.
٣. النقيرة، احمد محمود، ونور الدين، احمد محمد، ٢٠١٩ " دور الشمول المالي في تعزيز مستوى ثقة العملاء في الخدمات المصرفية: دراسة تطبيقية على العملاء بمنطقة واسط الدلتا" المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد ٤٩، العدد ٢.
4. Abbas, S., Dastgeer, G., Nasreen, S., Kousar, S., Riaz, U., Arsh, S., & Imran, M. (2024). How financial inclusion and green innovation promote green economic growth in developing countries. Sustainability, 16(15), 6430.
5. Adegbeie, F. F., Ajayi, A., Agugum, T. A., & Otitolaiye, E. D. (2023). Diversification of the economy, tax revenue and

sustainable growth in Nigeria. *International Journal of Innovative Research and Scientific Studies*, 6(1), 115-127.

6. Ajeigbe, K. B., Ganda, F., & Enowkenwa, R. O. (2024). Impact of sustainable tax revenue and expenditure on the achievement of sustainable development goals in some selected African countries. *Environment, Development and Sustainability*, 26(10), 26287-26311.

7. Antov, M. (2023). Challenges to Customs Imposed by the New European Union Value-Added Tax Rules on Cross-Border E-Commerce—the Case of Bulgaria. *World Customs Journal*, 17(1), 33-53.

8. Cai, J. (2023). Effects of Leadership Styles and Organizational Strategy to Enhance Performance Efficiency. *Journal of Enterprise and Business Intelligence*, 3(1), 012-022.

9. Cao, J., Dai, H., Li, S., Guo, C., Ho, M., Cai, W., ... & Zhang, X. (2021). The general equilibrium impacts of carbon tax policy in China: A multi-model comparison. *Energy Economics*, 99, 105284.

10. Danladi, S., Prasad, M. S. V., Modibbo, U. M., Ahmadi, S. A., & Ghasemi, P. (2023). Attaining sustainable development goals through financial inclusion: exploring collaborative approaches to Fintech adoption in developing economies. *Sustainability*, 15(17), 13039.

11. Dela Cruz, N. A., Villanueva, A. C. B., Tolin, L. A., Disse, S., Lensink, R., & White, H. (2023). PROTOCOL: Effects of interventions to improve access to financial services for micro-, small-and medium-sized enterprises in low-and middle-income countries: An evidence and gap map. *Campbell Systematic Reviews*, 19(3), e1341.

12. Ediagbonya, V., & Tioluwani, C. (2023). The role of fintech in driving financial inclusion in developing and emerging markets: issues, challenges and prospects. *Technological Sustainability*, 2(1), 100-119.
13. Ipinnaiye, O., & Olaniyan, F. (2023). An exploratory study of local social innovation initiatives for sustainable poverty reduction in Nigeria. *Sustainable Development*, 31(4), 2222-2239.
14. Li, S., Samour, A., Irfan, M., & Ali, M. (2023). Role of renewable energy and fiscal policy on trade adjusted carbon emissions: Evaluating the role of environmental policy stringency. *Renewable Energy*, 205, 156-165.
15. Niaz, M. U. (2022). Socio-Economic development and sustainable development goals: a roadmap from vulnerability to sustainability through financial inclusion. *Economic research-Ekonomska istraživanja*, 35(1), 3243-3275.
16. Okunogbe, O., & Tourek, G. (2024). How can lower-income countries collect more taxes? The role of technology, tax agents, and politics. *Journal of Economic Perspectives*, 38(1), 81-106.
17. Ozili, P. K., & Iorember, P. T. (2024). Financial stability and sustainable development. *International Journal of Finance & Economics*, 29(3), 2620-2646.
18. Stantcheva, S. (2021). Understanding tax policy: How do people reason?. *The Quarterly Journal of Economics*, 136(4), 2309-2369.
19. Sudiantini, D., Rizky, P. P., & Hazarika, A. (2023). Digital economy and financial inclusion in reviving the national economy: A Management Strategy. *Revenue Journal: Management and Entrepreneurship*, 1(1), 64-75.

20. Tadesse, T. (2023). Explaining customs tax evasion in Ethiopia: the effect of trade tax, law enforcement, and product characteristics. *Global Journal of Emerging Market Economies*, 15(3), 330-353.
21. Van Niekerk, A. J. (2024). Economic Inclusion: Green Finance and the SDGs. *Sustainability*, 16(3), 1128.
22. Wan, Q., Chen, J., Yao, Z., & Yuan, L. (2022). Preferential tax policy and R&D personnel flow for technological innovation efficiency of China's high-tech industry in an emerging economy. *Technological Forecasting and Social Change*, 174, 121228.
23. Zhao, L., Zhang, Y., Sadiq, M., Hieu, V. M., & Ngo, T. Q. (2023). Testing green fiscal policies for green investment, innovation and green productivity amid the COVID-19 era. *Economic Change and Restructuring*, 56(5), 2943-2964.
24. Zheng, S., Trott, A., Srinivasa, S., Naik, N., Gruesbeck, M., Parkes, D. C., & Socher, R. (2020). The ai economist: Improving equality and productivity with ai-driven tax policies. *arXiv preprint arXiv:2004.13332*.